مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر مخاطر الربحية على أداء شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية
اسم الكاتب: نورا جورج بطرس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4987
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

Profitability Risk and its Impact on Syrian Insurance Companies' Performance

Nora Jorje Btros*

(Received 30 / 3 / 2017. Accepted 11 / 5 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research deals with an analytical study of the impact of Profitability Risk on Syrian Insurance Companies' Performance.

Given the importance of insurance and its role in reducing risk, in addition to its role in improving the national economy and develop it.

we will try to expand in the concept of insurance and risk which Include risk definition, risk characters, types, steps, methods of risk measuring, risk and profitability risk in the Syrian insurance companies then we calculate net insurance premium and profitability index, since 2007 until 2014, with charts. Then we will see how much the profitability effect in Insurance companies' performance.

Finally, we address our findings, recommendation and references.

Keywords: Risk – Profitability Risk – Premiums – Loss – Hazards – Peril.

*Master - Faculty of Economy- Damascus University- Damascus- Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

أثر مخاطر الربحية على أداء شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية

نورا جورج بطرس*

(تاريخ الإيداع 30 / 3 / 2017. قُبِل للنشر في 11 / 5 / 2017)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسةً تحليلية لأثر مخاطر الربحية على أداء شركات التّأمين السورية.

انطلاقاً من أهمية التأمين ودوره في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركات السورية إضافة إلى دوره في تحسين الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية والتطور نحو الأمام، سنحاول في هذا البحث التوسع بمفهوم المخاطر، حيث ننطلق بدايةً بالمنهجية العلمية ثم نبدأ باستعراض لمحة عن المخاطر تتضمن تعريف الخطر، خصائصه وأركانه، تقسيماته، درجته، طرق قياس الخطر وصولاً إلى المخاطر في شركات التأمين السورية ومخاطر الربحية فيها، وبعدها نستعرض بدراسة تحليلية مؤشر الربحية لكل شركة من شركات التأمين الخاصة الداخلة في عينة البحث على مستوى السوق السورية للتأمين منذ عام 2007 حتى عام 2014، لمعرفة مقدار تأثير الأقساط في ربحيتها وقد تمت الإستعانة بالجداول اللازمة للتوضيح، وأخيراً نتطرق لأهم النتائج والتوصيات والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المخاطر – مخاطر الربحية – الأقساط – الخسارة – العوامل المساعدة لوقوع الخطر – مصدر الخسارة.

* **ماجستير–قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق – سورية.**

مقدّمة:

المنهجية العلمية:

الخطر حقيقةٌ من حقائق وجود جميع الشّركات ومنها شركات التّأمين، فهو ملازمٌ لها منذ تأسيسها، حيث تحيط الأخطار بالشّركة في كلّ نشاطٍ تقوم به وفي كلّ الأوقات، لذلك نجد أنّ الشّركات تعمل على حماية نفسها من هذه الأخطار من خلال الاستعداد لها ومواجهتها بوسائل عدةٍ، تساعدها قدر الإمكان في تخفيف الخسائر الماديّة التّي تلحق بها نتيجةً لتحقق هذه الأخطار.

ونظراً إلى أنّ الشّركة تتعرض إلى العديد من المواقف التّي تستدعي اتّخاذ قراراتٍ معينةٍ ، أصبح من الضّروريّ فهم طبيعة المخاطر وتحليلها بهدف وضع استراتيجّيةٍ للتّعامل معها ، بما يُمكّن من تحقيق أهداف الشّركة ومساعدة مدرائها في عمليّة صنع القرار ليكون أكثر موثوقيّة ، و يسهم في إنجاح الشّركة ، كما أنّها تساعد في تحويل المخاطر إلى الطرف الأقدر على تحمّلها والتخفيف من وطأتها وحدتّها.

وفي الآونة الأخيرة أصبح تحليل الأخطار واسع الانتشار ، وقد تنّبهت الشّركات بكلّ أنواعها إلى مدى أهميته والحاجة إليه ، حيث يعتبر من أهم المشاكل الحيّوية التّي تؤّثر عليها تأثيراً كبيراً ، لذا يجب أنّ تتعرف على الخطر بشكلٍ علميٍّ ، لأنّ ازدياد الخطر يتحوّل إلى مشكلةٍ تهدّد بقاء الشّركة واستمراريتها.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي يتمحور البحث حولها يمكن إيضاحها من خلال تقديم الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر مخاطر الربحية على أداء شركات التّأمين في سوريّة؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمّية البحث:

جاءت أهمّية هذا البحث:

1) يعتبر عامل الربحية من العناصر الأساسية الواجب أخذها بيعين الإعتبار في العملية الاستثمارية، وفي اختيار القناة الاستثمارية الملائمة لأي شركة تأمين وبالتالي في تقييم أداء الشركات.

2) ندرة المراجع والأبحاث التي تعنى بدراسة المخاطر في شركات التأمين السورية، ودورها بالحد من الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها شركات التأمين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعريف بأهم النقاط النظرية التي تساعد في فهم كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر في شركات التأمين.

2- دراسة كل من نسب الربحية والأداء لشركات التأمين الداخلة في عينة البحث وتحليلها، وتقييم درجة المخاطر فيها خلال سنوات الدراسة.

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث هو السوق السّورية للتّأمين ، وسيتم اختيار عينة البحث من شركات التّأمين الخاصّة العاملة في السوق السّورية ، وقد بلغ عددها (6) شركات خاصّة من أصل (12) شركة ، خلال الفترة الزّمنية الممتدّة من سنة 2007م إلى سنة 2014م ، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل مدى توافر البيانات والقوائم المالية الخاصّة بهذه الشركات

الدّراسات السّابقة:

1-بحث علمي أعد لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد لباسل صقر (2009) بعنوان "شركات التأمين وإعادة التأمين والدور المزدوج في سوق المال بين النشاط الإستثماري والتغطية التأمينية (التجربة المصرية وإمكانية الإستفادة منها في سوريا)":

يبحث فيه مفهوم التأمين وجوهره وفلسفته وأسواقه وامتدادها وأنواعها مسلطاً الضوء على الأثر الإقتصادي المتولد عن ممارسة النشاط التأميني في البلد المعني مع التركيز على دور هيئات الرقابة والإشراف على التأمين في ضبط سوق التأمين والإشراف على دورها بما يخدم الإقتصاد الوطني إضافة إلى التعرف على المخاطر وإدارتها في شركات التأمين ومن أهم الإستنتاجات التي توصل إليها:

أولاً: يعتبر الضمان والسيولة والربحية العناصر الأساسية الواجب أخذها بيعين الإعتبار في العملية التأمينية.

ثانياً: إن الحلول التي تلجأ إليها بعض دول العالم الثالث، بالرغم من بدائيتها، في ضبط القطاع الخاص ومراقبته، أثبتت في كثير من الأحيان نجاعتها، ولقد أثبتت الأزمة المالية عن ذلك.

2-دراسة Martin Eling,Ines Holzmuller (2008) بعنوان "مراجعة ومقارنة لمعايير رأس المال المستند إلى المخاطر":

حيث قاما بمراجعة ومقارنة متطلّبات رأس المال المستند إلى المخاطر في الولايات المتّحدّة الأمريكيّة و الاتحاد الأوروبيّ وسويسرا ونيوزيلاندا. وخلصا إلى أنّه لا يوجد معيار وحيد لرأس المال في صناعة التأمين، وهناك مقدار لا بأس به من الاختلاف حول آلية تنظيم صناعة التأمين حول العالم، وليس هناك دليل تجريبّي حوّل أكثر الطرائق أو المتطلبات كفاءة.

-تتميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة بأنّها تبين أثر مخاطر الربحية على أداء شركات التّأمين السّورية، ونحن نعاني من قلّة وندرة الأبحاث في هذا المجال في الجّامعات والمجلات العلميّة السّورية فجاء ليغنيها بالإضافة إلى أنّ الباحث قام بشرح هذه الآلية مستعيناً بأدوات التّقييم المالي كأحد الطّرق والوسائل المستخدمة في شركات التّأمين في كافة دول العالم، كما أنّ هذه الدراسة تطرّقت إلى مخاطر الربحية في شركات التأمين عامّةً والسوريّة خاصةً والتّي تعتبر من التّوجهات الحديثة في سوق التّأمين بالعالم ، وقد تنبّهت إليها شركات التأمين السّورية حديثاً.

3-دراسة رأفت أحمد علي ابراهيم (2002) بعنوان "رؤية مستقبلّية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصّرية باستخدام المشتقات المالية":

هدف هذا البحث إلى تطوير وتحديث إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين المصرّية عن طريق تحديد الأخطار المالية في شركات التأمين وإلقاء الضوء على ماهيّة عقود المشتقّات الماليّة وتحليل دور المشتقات المالية لإدارة الأخطار الماليّة في شركات التّأمين. ومن أهم النتائج التّي توصل إليها الباحث ما يلي:

أ- ظهور استخدام عقود المشتقات الماليّة الحديثة في إدارة الأخطار الماليّة لشركات التأمين.

ب- تحديد الأخطار المالية لشركات التأمين والمتمثلة في:

-أخطار اكتوارية.

-أخطار السوق المنتظم.

-خطر السّيولة.

-خطر الائتمان.

-أخطار التشّغيل.

-أخطار قانونّية.

متغيّرات البحث:

تتمثّل متغيّرات البحث في:

المتغيّر المستقل : الأداء ممثلاً بصافي الأقساط المكتتب بها.

المتغيّرات التابعة: مخاطر الرّبحية.

فرضيات البحث:

فرضيّة العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء شركات التّأمين السّورية ومخاطر الرّبحية في هذه الشركات.

الفرضيّة البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء شركات التّأمين السّورية ومخاطر الرّبحية في هذه الشركات.

منهجية البحث:

اتبّع الباحث المنهج الوصفّي الذّي يقوم على مراجعة وافية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك تحليل ودراسة البيانات المتوفّرة في الكتب والمواقع والنشرات والدراسات والدوريات العربية والأجنبية ورسائل الماجستير المنشورة وغير المنشورة والانترنيت والمواقع الاقتصادية، لذلك قام الباحث بمراجعة الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر عامةً ومخاطر الربحية خاصةً وتقييم الأداء الماليّ في شركات التّأمين ، ثم الحصول على البيانات اللازمة من القوائم الماليّة لشركات التّأمين السورية، وتحليلها باستخدام برنامج EXCEL وSPSS للحصول على النتائج ووضع التّوصيات الملائمة.

محددات البحث:

من أهمّ الصعوبات التي واجهت الباحث عند إعداد بحثه هي ندرة المراجع والأبحاث في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات الماليّة وبعض الإيضاحات لشركات التّأمين السّورية ، كما أن سوق التّأمين السّورية هي سوق حديثة العهد ، ما يترتب عليه من قلة لعدد الشركات و قصر للفترة الزمنية الخاضعة الدراسة.

الدراسة النظرية:

مفهوم الخطر

التّعريف الأول: يعرف الخطر[1] بأنّه (حالة عدم التأكد التّي يمكن قياسها)، وهذا التّعريف مع أنّه يعطي لوضع عدم التأكد أساساً لتحديد الخطر، إلاّ أنّه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، وليس في جميع الحالات من الممكّن ذلك، لأن المتغيّرات المحّددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثيرٍ من الأحيان أمورٌ معنويّةٌ، تنطوي على تصرفاتٍ شخصيةٍ بحتةٍ، يصعب قياسها بالأساليب الكمية.

التّعريف الثّاني: المعنى العام للخطر (عدم التّأكد من إمكانّية تفادي وقوع أمرٌ غير مرغوبٍ به)[2].

التّعريف الثّالث: ظاهرةٌ تؤدي إلى خسارةٍ غير مؤكدةٍ ، يمكن قياسها كمّياً ونسبتها إلى سببٍ غير إرادي[3].

وتجدر الإشارة إلى وجود صعوباتٍ عديدةٍ في وضع تعريفٍ محدّدٍ للخطر ، وذلك لأسبابٍ عدةٍ نذكر منها ما يلي:

([1]) قضماني، عادل. مبادئ التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.

([2]) Jucius. Micheal, Large. Terry, Introduction to Business (Home Wood III. Richard D. Irwin Inc.), 1996.

([3]) غنيم، نبيل. مبادئ التأمين الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.

أ – إنّ أغلب التّعريفات ركزّت على الجانب المعنويّ للخطر مع إغفال للجانب الماديّ أو العكس ، وهنا لابد أن يشتمل تعريف الخطر على الجانبين الماديّ والمعنويّ[1].

ب – إنّ الخطر ظاهرةٌ سلبيّةٌ ، لذلك يكون تعريفه أكثر صعوبةً من الظواهر الإيجابيّة.

كلّ هذه الصّعوبات وغيرها أدّت إلى تعدّد المفاهيم التّي أُعطِيت للخطر ، حيث تتعرض كلٌّ منها لزاويةٍ قد تقترب أو تبتعد – كثيراً أو قليلاً – تبعاً لاختلاف وجهات النظر ، إمّا من ناحية أهداف وأسلوب الدراسة، أو من ناحية أدوات التّحليل المتاحة.

ويمكن استخلاص تعريفٍ **للخطر** من وجهة نظر الباحث بأنه: الخوف من تجاوز الخسائر الماديّة الفعليّة للخسائر المتوقعة نتيجة حادثٍ مفاجئٍ.

خصائص الخطر وأركانه:

من أهمّ خصائص الخطر[2] :

1– عدم التّأكد أو الاحتماليّة: أي أنّ يكون غير مؤكدّ الحدوث ، وقيمة احتمال حدوثه بين الصّفر والواحد الصحيح.

2–يكون نتيجة حادثٍ مفاجئٍ : أي أنّ يكون غير متعمداً ولا إراديّاً ، لأنّه إذا كان عكس ذلك فهذا ينفي عنه صفة الاحتماليّة.

3–يحدث في المستقبل : حتّى يكون هناك خطر لابد أنّ يكون احتمالياً ، أي غير مؤكدّ الحدوث وغير مستحيل الحدوث أي أنّ الحادث لم يقع بعد ، أما إذا كان الحادث قد وقع وعلمنا بذلك ، فإنّ هذا يعني أنه لا يوجد احتمال وبالتّالي لا يوجد خطر.

4– يترتب على تحقّقه خسارةٌ ماليّةٌ : أي أن يحدث نقصاً كليّاً أوجزئيّاً في الدخل أو الثروة ، نتيجة تحقق الخطر.

وهناك ركنين أساسيين للخطر[3] هما:

أ – إمكانيّة القياس الموضوعّي للخطر باستخدام نظرية الاحتمالات.

ب – اشتراط أن يكون ناتج تحقق الخطر خسارةٌ ، يمكن تقويمها بوحدات النّقود المستخدم.

تقسيمات الخطر:

أ– **التّقسيم من وجهة نظر مسبب الخطر ونتائجه :** تقسم الأخطار إلى نوعين [4]:

1–**الأخطار العامّة:** وتكون أسباب حدوثها خارج نطاق سيطرة الفرد ، وتتعدّى تأثيراتها لتشمل مجتمعاً بأكمله أو جزءاً كبيراً منه. ولا يشمل هذا النوع من الأخطار الزلازل والبراكين فحسب ، بل يتعداها ليشمل أخطاراً أخرى كالحروب والكساد الاقتصادي والبطالة والتّضخم وما شابه ذلك من الأخطار التّي يمكن تصنيفها كأخطارٍ عامّةٍ .

2–**الأخطار الخاصّة:** هي تلك الأخطار الفرديّة في نشأتها وتأثيرها مثل الحريق والسّرقة وغيرها من الأخطار التي يقتصر تأثيرها على فردٍ أو مجموعةٍ من الأفراد ، وليس على المجتمع بأسره.

– إنّ الأخطار الخاصّة قابلة للتّأمين، أما الأخطار العامّة فغالباً ما تكون غير قابلة للتّأمين، لكونها تقع خارج نطاق السّيطرة ولاتساع مدى انتشارها وعموميتها ، فعليه يعتقد البعض بأنّ مسؤوليتها يجب أنّ تقع على عاتق المجتمع ككلّ.

([1]) أحمد، ممدوح. عبد الحميد، ناهد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
([2]) بطرس، نورا. دور معيد التأمين المحلي في الحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014.
([3]) الصّيرفي، محمد. رياضيات التّأمين، مؤسسة حورس الدولية، 2005.
([4]) جواد علي، سعد. مجلة الرائد العربي، العدد الخامس والسبعون، صيف 2002.

ب- **التّقسيم حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر** : و تنقسم إلى ما يلي [1]:

1-**الأخطار الشّخصية:** وهي الأخطار التّي يؤدي تحققها إلى خسارةٍ مباشرةٍ للفرد سواء في جسدهِ أو في دخلهِ، مثل الوفاة والعجز الكليّ والجزئيّ والبطالة والشّيخوخة.

كما أنّ وقوع هذه الأخطار يسبب خسارةً ماديةً تصيب الدّخل ، وتؤدّي إلى انقطاعه بصورةٍ كاملةٍ أو جزئيةٍ.

2-**أخطار الممتلكات:**

وهي الأخطار التّي يؤدي تحققها إلى خسارة نقص أو فناء ممتلكات الأفراد مثل: الحريق ، السّرقة ، وحوادث السّيارات.

3-**أخطار المسؤوليّة المدنيّة من قبل الغير:**

يقصد بها الأخطار التّي يؤدّي تحققها إلى إحداث ضرر للآخرين سواء في شخصهم أو ممتلكاتهم ، مما يستلزم سداد تعويضٍ للطّرف المتضرر ، بما يؤثّر على ثروة الشّخص المتسبّب بالضّرر مثل المسؤوليّة المدنيّة بسبب إصابة الغير نتيجة استخدام السّيارة.

مسّببات الخطر والعوامل المساعدة لوقوعه والخسارة:

يجب الانتباه إلى عدم الخلط بين الخطر، ومسبب الخطر والعوامل المساعدة لوقوع الخطر[2] ، حيث أنّ التّمييز بين هذه الأمور الثّلاثة له أهميةٌ كبيرةٌ عند قبول التّأمين على شيء موضوع التّأمين ، وعند تقدير الأقساط المستحقة.

مسبب الخطر : هو السّبب الأساسي في وقوع الخسارة الماديّة، فإهمال الطبيب في إجراء عمليّةٍ جراحيّةٍ ، قد يتسبّب في وقوع خطر الموت بالنّسبة للمريض ، وأيضاً يعتبر الحريق هو السّبب المباشر في وقوع خطر الحريق.

وفي الواقع العمليّ دائماً ما يرتبط الخطر بمسبباته ، حيث يقال خطر الحريق وخطر المرض وخطر السرقة.

العوامل المساعدة لوقوع الخطر: العوامل التّي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الخطر وحجم الخسائر الناتجة، وقد تؤثر هذه العوامل في قيمة الخسائر الناتجة عن الخطر دون التاثير في احتماله ، فقرب المنزل من النهر لا يؤثر في احتمال وقوع خطر الفيضان ، وإنما يزيد من حجم الخسائر في حال وقوع الخطر ، وهناك بعض العوامل التي تؤثر في احتمال وقوع الخطر وحجم الخسائر في آنٍ واحدٍ . ففي مصنع الألعاب النارية يزداد احتمال وقوع الخطر ويزداد حجم الخسائر في حال وقوع الخطر وذلك مقارنةً بمصنع للرخام، وبشكلٍ عام يمكن تصنيف العوامل المساعدة إلى:

- **العوامل المساعدة الموضوعيّة:** وهي العوامل التّي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالشّيء موضوع الخطر وتكمن فيه ، فوجود محطّة بنزين أسفل المبنى المؤمّن عليه ضد خطر الحريق ، إنما يعتبر من العوامل الموضوعيّة التّي تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع خطر الحريق بالمنزل.
- **العوامل المساعدة الأخلاقيّة:** وهي العوامل التّي تساعد في زيادة أو نقص احتمال وقوع الخطر أو في التّحكم في حجم الخسارة الماديّة المتوقّعة نتيجة لبعض الصّفات الأخلاقيّة المرتبطة بالشّخص نفسه مثل الغش والإهمال أو عدم الانتباه.
- **العوامل المساعدة الطّبيعية:** وهي العوامل التّي تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة ، وذلك نتيجة لوقوع كوارث طبيعيّة مثل الزلازل والبراكين و الأعاصير.

الخسارة: النّقص في قيمة الممتلكات أو فناؤها، أو النقص في قيمة دخل الأفراد أو زواله ، والذّي ينتج عن تحقق حادثٍ معينٍ للأشخاص وممتلكاتهم.

([1]) أحمد، ممدوح. تحليل الأخطار وإدارة عمليات التأمين، كلّية الإدارة، جامعة كالجاري، كندا، 2007.

(1) N. Doherty and K. Smetters, Moral Hazard in reinsurance Markets, Journal of Risk and Reinsurance, 2006.

درجة الخطر:

تختلف درجة الخطر بالنسبة لقرارٍ معينٍ وظاهرةٍ معينةٍ من حالةٍ لأخرى ومن شخصٍ لأخر ، كما أن مقياس درجة الخطر للأخطار غير الاقتصادية هو مقياسٌ معنويٌّ عامٌّ للظّواهر الطّبيعية التي تحيط بالأشخاص ، وحساب درجة الخطر حساباً كمّياً ليس ممكناً ، إلا إذا وجدت مقاييسٌ معنويّةٌ تشابه مقاييس المنفعة التّي فكر فيها علماء الاقتصاد الريّاضيون وأطلقوا عليها اسم وحدات المنفعة.

وبالتالي مما سبق يمكننا تعريف درجة الخطر بأنّها [1]: مقياسٌ معنويٌّ للحالة النّفسية التّي يكون عليها الأشخاص عند اتخاذهم للقرارات بالنسبة لعدم تأكدهم من ناتجها، وينعدم الخطر عندما تصل درجة الظّاهرة الطّبيعية إلى الصّفر أو إلى الواحد الصحيح ، وتزداد درجة الخطر حتى تصل إلى أقصاها عندما يعتقد الشّخص بتساوي فرصتي تحقق الظاهرة الطبيعية المسببة للخطر وعدم تحققها .

قياس الخطر:

يختلف مفهوم الخطر[2] بالنّسبة للفرد والمنشأة عن مفهوم الخطر بالنسبة لشركات التّأمين، وبناءً على ذلك يختلف أسلوب تقدير حجم الخسائر المتوقعة في الحالتين.

فالفرد أو المنشأة ينظر إلى الخطر على أساس أنّه الخسائر المادّية الاحتماليّة نتيجة وقوع حادثٍ معينٍ، فالفرد المعرض لخطر السّطو أو السّرقة يتوقع خسائر ماديّةٍ إذا وقع حادث السّطو أو السّرقة، وهنا يلجأ إلى إحدى الطّرق المتعارف عليها لحماية نفسه ومواجهة هذا الخطر ، وقد يكون ذلك من خلال الالتجاء إلى أسلوب العمل التّأميني.

أما بالنسبة لشركات التّأمين ، فالأمر يختلف في مفهومها للخطر، حيث أنّ شركة التّأمين هي إحدى هيئات مواجهة الخطر والطرق المستخدمة في رد الخسائر ودفع التعويضات، لذلك فمفهوم الخطر لديها يتمثّل في الفرق بين كلّ ما هو مخطط وما تمّ تحقيقه فعلاً وذلك بالنّسبة للحقوق والالتزامات.

وممّا سبق نلاحظ أنّ الخطر هو من أهمّ المشاكل الحيوية التّي تؤثر على الشركات تأثيراً كبيراً ، وهو جزءٌ لا يتجزأ من عمل أي مشروع ، وأساسيٌ لتحقيق الربح ، لذلك يجب أنّ نفهم معنى الخطر بشكلٍ علميٍّ ودقيقٍ لأن ازدياده سوف يتحوّل لمشكلة .

ولكن من خلال الدراسة التي تقوم بها إدارة الخطر ، فإنّها تعمل لتلاشيه أو تخفيضه للحدّ الأدنى ، والآن سوف نتكلم عن إدارة الخطر بالتفصيل .

المخاطر في شركات التّأمين السّورية[3]:

لقد تم إصدار المرسوم التّشريعيّ رقم 68 لعام 2004 والقاضي بإنشاء هيئة الإشراف على التّأمين ، لتدير التأمين كما أشرنا سابقاّ كمنظومة عملٍ متكاملةٍ من خلال رؤيةٍ استراتيجيةٍ واضحة المعالم .

ثم جاء المرسوم التّشريعيّ رقم 43 لعام 2005، الذي سمح لشركات التّأمين الخاصّة بممارسة أعمالها بالسّوق السّورية مخترقاً حصرية القطاع العام لهذا المجال، فبعد عقودٍ من سيطرة المؤسسة العامّة السّورية للتّأمين لهذا المجال وبمنتجاتٍ تأمينيةٍ محدودةٍ ، أدى ذلك لجمودٍ نسبيٍّ تعرض له هذا القطاع مقارنةً بالدول العربية ولاسيما المجاورة ، الأمر الذي أرغم الكثيرين إلى التوجه للخارج للبحث عن شركات تأمين تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم الاقتصاديّة ، فخسرت السّوق السّورية الكثير نتيجة ذلك .

([1]) العمري، شريف. محمد،عطا. الاصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.
([2]) عبد ربه، ابراهيم. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005 / 2006.
([3]) المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005.

وبالتالي شكل هذان المرسومان اللَّبِنَةَ الأساسيّة لسّوق التّأمين السّورية الحديثة ، وبدايةً لعصر الإنفتاح والمنافسة، ودخول شركاءٍ جددٍ إلى السّوق السورية ، فتولت الهيئة دراسة الطلبات المقدمة من القطاع الخاص لتأسيس شركاتٍ خاصّةٍ مع السّماح للعرب والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع الحيويّ المهم بنسبٍّ تمّ تحديدها ، ورأسمالٍ حُدِّدَ للشّركات المرخصّة يضمن التزاماتها اتجّاه المؤمّن عليه عند حدوث أيّ ضرر ، كما أُحدِث الاتّحاد السّوري لشركات التّأمين الذّي أُسنِد إليه تنظيم العلاقة بين الشركات التّأمينية العاملّة ، وضبط آلية المنافسة بينها بما يحققّ العدالة والرّقي بمستوى صناعة التّأمين السّورية ، فكانت النّتيجة دخول 12 شركة تأمينٍ خاصّةٍ سوق التّأمين السّورية منها شركتان للتّأمين التّكافلي ، وهي مازالت تعمل وبمنتجاتٍ تأمينيّةٍ متنوعّةٍ ، إضافةً إلى وكلاءٍ ووسطاء تأمينٍ وخبراء حوادث ، إضافةً لعددٍ لا بأس به من الخبراء الاستشاريين والمعاينين ومسوّي الخسائر ، وفعلاً كان المرسومان بوابة التحوّل التّأميني في السّوق السّورية .

إلى أن ألقت الأزمة في سّورية بظلالها على قطاع التّأمين كما غيره من القطاعات ، وفي الواقع هي ليست أزمة فحسب ، بل هي مرحلةٌ تاريخيّةٌ حرِجّةٌ تؤلفها جملةٌ من الأزمات (اقتصاديّة ، أمنيّة ، سياسيّة ، أخلاقيّة ....)، ونحن نعلم أن عمل التّأمين يرتبط مع المخاطر بشكلٍ وثيقٍ ، فكلمّا ازدادت المخاطر في بلدٍ ما انتعشت فيه صناعة التّأمين . لكن ظروف الحرب في سورية وتداعياتها الاقتصاديّة خلقت فرصاً أمام صناعة التّأمين لتوسيع دائرة خدماتها ، وتطوير أدائها ، وتحسين معايير الجودة فيها ، ولكن من الجهة الأخرى فقد تسببت الحرب بإرهاق ميزانيات شركات التّأمين ، فازدياد احتمالات التعرض للأخطار واستحقاق التعويضات ضغط على مدفوعاتها ، كما تأثّرت بياناتها المالية سلباً بالتضخّم وانخفاض القدرة الشّرائية للعملة الوطنّية ، كلّ ذلك وضع القطاع أمام خياراتٍ صعبةٍ بين الصمود والاستمرار بالعمل وتأمين الإيرادات والأرباح ، وبين كيفية استثمار الظرف لخلق مصادر دخلٍّ جديدةٍ ، وتطوير إنتاجية النشاط التّأميني التّي كانت محدودةً منذ نشوء القطاع في سورية .

مع ذلك فقد استمر قطاع العمل في قطاع التأمين ولو في الحدّ الأدنى ، من دون أنّ تعلن شركةٌ واحدةٌ إفلاسها أو تعلّق أعمالها ريثما تنتهي الأزمة ، ويعود الفضل في ذلك بشكلٍ كبيرٍ للجهات المشرفة التّي تعمل على رأب الصدّع في البنية التّشريعية ، والتّي تشكل جدار الحماية في وجه محاولات التلاعب والاسترزاق غير المشروع، علماً أن هذه البنية تمتد لتطال جميع أوجه النّشاط ، ومن أهمها نظام إدارة المخاطر ، حيث تأتي أهميته كونه يشمل جميع أوجه النّشاط في شركة التّأمين دون استثناء ، بدءاً من النواحي الفنية والماليّة وصولاً للنواحي الإدارية والقانونيّة والمعلوماتيّة وغيرها.

مخاطر الربحية[1]: تهدف شركات التّأمين كأيّ مؤسسةٍ ماليّةٍ أخرى إلى تحقيق أكبر قدر من الربّح لكي تضمن استمرارها ودفع التعويضات عند تحقق الخطر، دون أن يؤثر ذلك على عملها لذلك فإنّ أيّ قرارٍ استثماريٍّ تقوم به شركات التّأمين يعتمد على التّدفقات النّقدية المتوقّع الحصول عليها ومدى استقرارها والتّكاليف التي ستتحملها الشركة.

وتنشأ مخاطر الرّبحية عند عدم قدرة الشّركة على ايجاد قنواتٍ استثماريّةٍ ملائمةٍ توظف أموالها فيها ، وتحقيق عوائد ملائمة تغطي مطاليبها وتكاليفها ، وتحسّن مركزها الماليّ ، إضافةً إلى تحسين سمعتها في السّوق أمام الزبائن.

([1]) هيئة الإشراف على التأمين في سوريا، القرار 100/329/ م.إ ، نظام إدارة المخاطر.

النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية:

سنعمل على اختبار **الفرضيّة** التّي تنصّ على أنه لا يوجد علاقةٌ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين أداء شركات التّأمين السّورية وبين مخاطر الرّبحية في هذه الشّركات.

أ- تحليل مؤشرات الدّراسة:

1-مؤشر الأداء: لقد استند الباحث في هذه الدراسة لبناء مؤشر الأداء على صافي الأقساط المكتتبة لقياس الأداء ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة 250% [1].

مؤشر الأداء = (صافي الأقساط المكتتبة /حقوق المساهمين) * 100

الجدول رقم (1)

مؤشر الأداء						
العام \ الشركة	أروب	المشرق	السورية العربية	العربية	المتحدة	الوطنية
2007	30.28	11.77	29.84	8.47	37.54	77.23
2008	52.63	37.49	50.43	17.82	54.15	173.69
2009	45.37	45.63	51.35	31.05	61.11	86.95
2010	80.66	61.40	50.41	50.72	68.56	96.13
2011	51.06	50.10	29.95	47.09	55.40	94.29
2012	32.41	36.11	20.06	35.00	42.44	68.88
2013	24.60	32.20	15.38	32.46	30.00	83.66
2014	26.74	33.21	12.39	36.15	7.87	70.55

الجدول من إعداد الباحث وفقاً لبيانات القوائم المالية لشركات التأمين السورية باستخدام برنامج (Excel)

2-مؤشر الرّبحية:

يعدّ معدل العائد على حقوق الملكية من النسب الهامّة التّي تُظهِر ربحيّة شركات التّأمين، وكلما كان العائد أعلى كان ذلك أفضل ، حيث يعطي مؤشراً جيداً لجودة محفظة استثمارات الشّركة، كما يدل على مقدار نجاح الشّركة في توظيف أموالها والحصول على الربح[2]، ويمكن حسابه بالصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية[3] = (صافي الربح/حقوق الملكية)*100

الجدول رقم (2)

مؤشر الربحية						
العام \ الشركة	أروب	المشرق	السورية العربية	العربية	المتحدة	الوطنية
2007	0.46	3.37	2.43	-2.5	7.35	10.35
2008	4.83	7.63	4.68	1.94	9.32	15.53

([2]) Madura، J. Financial Markets and Institutions, South-Western College Publishing, 2001.

([3]) خريوش، حسني. الزعبي، خالد. العبادي، محمد. العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقا، الأردن، 2004.

15.78	9.98	3.46	6.3	9.76	6.75	2009
12.37	14.21	6.21	8.03	10.62	11.59	2010
9.57	13.83	7.88	10.57	8.98	10.71	2011
8.25	9.42	9.55	9.57	8.74	6.53	2012
29.44	7.54	7.01	14.05	6.32	6.43	2013
25.89	1.08	1.45	11.68	11.62	10.38	2014

الجدول من إعداد الباحث وفقاً لبيانات القوائم المالية لشركات التأمين السورية باستخدام برنامج (Excel)

ب- **علاقة الرّبحية بالأداء:**

في هذه الخطوة سنرى إن كانت الرّبحية في شركات التّأمين السّورية تؤثر في أدائها، ومن ثمّ في تحسين سمعتها بالسّوق وزيادة حصتها فيه ، إضافةً إلى إمكانية استخدام هذه الأرباح في زيادة استثماراتها أو تجديد أصولها. لهذا الغرض قمنا بحساب قيم معامل الارتباط (i)Correlations:

جدول رقم (3) يوضح العلاقة الارتباطية بين متغيري الأداء والربحية

Correlations(i)

		Profits	Pefromance
Pearson Correlation	Profits	1.000	.529
	Pefromance	.529	1.000
Sig. (1-tailed)	Profits	.	.000
	Pefromance	.000	.
N	Profits	48	48
	Pefromance	48	48

المصدر : من مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3) المتضمّن قيمة معامل الارتباط بين الأداء **(Pefromance)** والرّبحية **(Profits)** وجود علاقةٍ ارتباطيّة تبلغ 52%، وتعد جيّدةٌ وطرديّة، وهذا الارتباط معنويٌّ من الناحية الاحصائية من أجل البيانات الخاصّة بالشركات المختارة لهذه الدراسة.

واستكمالاً لما سبق قمنا ببناء نموذج ربحيّة يظهر العلاقة بين هذين المتغيرين باستخدام الانحدار البسيط (Simple-Regression)، وقد وضعنا الجدولين Model-Summary[b] و Coefficients[a].

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.529[a]	.280	.265	4.81803	.280	17.913	1	46	.000	1.560

a. Predictors: (Constant), Pefromance

b. Dependent Variable: Profits

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	4.057	1.338		3.032	.004	1.364	6.750
	Pefromance	.101	.024	.529	4.232	.000	.053	.149
a. Dependent Variable: Profits								

النموذج الخاص بالأداء والرّبحية:

Profits	=	4.057	+	0.101 Performance
Std .Error		1.338		0.24
T test		3.032		4.232
Sig		0.004		0
Lower bound		1.364	0.053	
Upper bound		6.750		0.149
F-Fisher		17.913		
Adjusted R^2		0.265		
Beta		0.529		
Durbin-Watson		1.560		

من نموذج الربّحية نجد أن:

- Adjusted R ² =26.5%، وهي ما تعبّر عن القدرة التّفسيرية للنمّوذج، إذ تشير إلى أن التغّيرات التّي تتعلق بمؤشّر الربّحية تفسر نحو26.5% من التغيرات التّي تتعلّق بصافي الأقساط المكتتب بها من شركات التّأمين والتّي تمثل مؤشر الأداء خلال سنوات الدراسة، أما 73.5% منها فتفسرها متغيّراتٌ أخرى لم نقم بإدراجها داخل النموذج.
- وقيمة معامل F فيشر تساوي (17.913) عند Sig=0، وهي قيمةٌ مرتفعةٌ وذات دلالةٍ إحصائيّةٍ ، وتشير إلى معنويّة النّموذج والقدرة على اعتماده في تحليل الظّاهرة المدروسة وفي اعتماد قيمة القدرة التفسيرية .
- أما قيمة t المتعلّقة بمعامل انحدار النّموذج فتساوي 4.232 بمستوى معنويّةٍ محسوب Sig=0 ، ومن ثم نقبل أن قيمة معامل الانحدار ذات دلالةٍ إحصائيةٍ.
- كما أنّ قيمة Durbin–Watson = 1.560 وهي تقترب من 2 ، ممّا يؤكد خلو البواقي من ظاهرة الارتباط العشوائي .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

لقد توصّل الباحث لعددٍ من النّتائج ومنها :

1–تسعى شركات التّأمين دائماً إلى تحقيق الربحية، التّي تعد أحد المعايير التّي يجري بفضلها اتخّاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية، ولكن سوق التّأمين السّورية تعد سوقاً شاذة تختلف عن باقي الأسواق، حيث أن شركات التّأمين تعتمد فيها كثيراً على الرّبح الاستثماري أكثر من الرّبح التّشغيلي .

2–تحقّق شركات التّأمين السّورية أرباحاً عالية، وأكثرها يتأتى من عوائد الاستثمارات (فوائد الودائع المصرفيّة ذات القيم العالية)، إضافةً إلى عمولات إعادة التّأمين العالية، والتّي تشكل مورداً جيّداً لشركات التّأمين السّورية، لهذا نلاحظ تحقّق خسارةٍ فنّيةٍ في بعض الشركات مقابل تحقيق أرباحٍ صافيةٍ ضخمة، ما لا يظهر حقيقة نتائج عمل الشركات .

3–إن العلاقة بين الأقساط المحتفظ بها وربحية الشّركات جيدة ، وهذا يساعد الشّركات على التوسّع باستثماراتها وتخفيض معدل البطالة ودفع عجلة التنمية.

التّوصيات:

ممّا سبق توصّل الباحث إلى عددٍ من التّوصيات تتمثل بما يلي:

1- يجب على شركات التّأمين البحث عن قنواتٍ استثماريّةٍ جديدةٍ ذات مردودٍ جيدٍ لتوظيف أموالها فيها، والاستفادة من الفائض في تحقيق الأرباح، والمساهمة بشكلٍ أكبر في دفع عجلة التّنمية نحو الأمام.

2- يجب على شركات التّأمين التّوسع الجغرافيّ في المناطق الآمنة لتغطية التقلّص في المناطق الجغرافّية غير الآمنة .

3- العمل على زيادة الوعي بثقافة المخاطر ، لضمان نموٍّ صلبٍ ومستديمٍ في قطاع التّأمين السّوري.

4- تكثيف استخدام إدارة المخاطر كوسيلةٍ وأداةٍ وأسلوبٍ فعّال ، لزيادة دور شركات التّأمين في الحفاظ على الأمان بمختلف المجالات.

المراجع:

1-بطرس، نورا. دور معيد التأمين المحلي في الحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014.

2-العمرّي، شريف. محمد، عطا. الأصول العلمّية والعملية للخطر والتأمين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.

3-قضماني، عادل. مبادئ التأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.

4-طبايبية، سليمة. تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، الجزائر، 2010.

5-أحمد، ممدوح. تحليل الأخطار وإدارة عمليات التأمين، كلّية الإدارة، جامعة كالجاري، كندا، 2007.

6-غنيم، نبيل. مبادئ التأمين الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.

7-عبد ربه، إبراهيم. كلية التّجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005 / 2006.

8-الصّيرفي، محمد. رياضيات التّأمين، مؤسسة حورس الدولية، 2005.

9-خريوش، حسني. الزعبي، خالد. العبادي، محمد. العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني (دراسة ميدانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الزرقا، الأردن، 2004.

10- أحمد، ممدوح. عبد الحميد، ناهد. إدارة الخطر والتأمين، كلية التّجارة، جامعة القاهرة، 2003.

11- جواد علي، سعد. مجلة الرائد العربي، العدد الخامس والسبعون، صيف 2002.

12- المرسوم التشريعي رقم 68 لعام 2004.

13- المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005.

14- هيئة الإشراف على التأمين في سوريا، القرار 100/329/ م.إ ، نظام إدارة المخاطر.

15- DOHERTYm N.; SMETTERS, K. Moral Hazard in reinsurance Marketsk, Journal of Risk and Reinsurance, 2006.

16- MADURA. J, Financial Markets and Institutions, South-Western College Publishing, 2001.

17- JUCIUS. MICHEAL, LARGE. TERRY, Introduction to Business (Home Wood III. Richard D. Irwin Inc.), 1996.